



Distr.  
GENERAL

ICCD/COP(8)/CST/3  
10 July 2007

ARABIC  
Original: ENGLISH

## اتفاقية مكافحة التصحّر



### مؤتمر الأطراف

لجنة العلم والتكنولوجيا

الدورة الثامنة

مدريد، ٤-٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

البند ٣(ب) من جدول الأعمال المؤقت  
تحسين كفاءة وفعالية لجنة العلم والتكنولوجيا  
تحليل فريق الخبراء للتقارير المقدمة من الأطراف إلى  
الدورة الخامسة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

### توليف تحليل فريق الخبراء للتقارير المقدمة من الأطراف إلى الدورة الخامسة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

مذكرة من الأمانة\*

موجز

طلب مؤتمر الأطراف إلى فريق الخبراء التابع للجنة العلم والتكنولوجيا أن يقدم إسهاماً إلى لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، كما يحدد ذلك المقرران ١/م أ-٥ و ١/م أ-٦، من خلال استعراض ما ورد في تقرير لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية بشأن العمليات القائمة على المشاركة والمعايير والمؤشرات ورصد وتقييم الجفاف والتصحر ونظم الإنذار المبكر للتخفيف من آثار الجفاف والبحوث والتكنولوجيات والمعارف والدراية العملية، بغية اقتراح تدابير علمية مناسبة مع مراعاة التقدم المحرز في هذا الصدد في كل من المناطق المعنية. وقد أعد فريق الخبراء توليفاً لتحليل ٧٣ تقريراً وطنياً لبلدان من آسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وشمالى البحر الأبيض المتوسط، وأوروبا الوسطى والشرقية، وبلدان أطراف أخرى متضررة، قدمه الفريق إلى الدورة الخامسة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. ويقدم هذا التوليف ملاحظات بشأن هذه التقارير مع تعليقات وتوصيات بشأن كيفية تحسينها. كما يتضمن أفكاراً عن المزيد من الإجراءات من قبل لجنة العلم والتكنولوجيا وفريق الخبراء وعن البحوث الإضافية وتحديد التفاعل فيما بين البلدان، النامية والمتقدمة معاً، فضلاً عن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية. ويتاح أيضاً التحليل الكامل للتقارير الذي أعده فريق الخبراء في الوثيقة ICCD/COP(8)/CST/INF.2.

\* تأخر تقديم هذه الوثيقة نظراً لضيق الوقت المتاح بين الدورة الخامسة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية والدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف.

## المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٣- ١	..... مقدمة - أولاً
٣	٣١-٤	..... الاستنتاجات العامة - ثانياً
٤	١٦-١٠	..... ألف - تعليقات بشأن المسائل المواضيعية
٥	٢٣-١٧	..... الجوانب الإيجابية الرئيسية - باء
٦	٣٠-٢٤	..... الجوانب السلبية الرئيسية - جيم
٧	٣١	..... التنوع/التشابه بين البلدان والأقاليم - دال
٧	٣٣-٣٢	..... الاستنتاجات والتوصيات - ثالثاً

## أولاً - مقدمة

١- طلب مؤتمر الأطراف، من خلال مقرره ١٥/م أ-٦ بشأن تحسين كفاءة وفعالية لجنة العلم والتكنولوجيا، إلى فريق الخبراء التركيز على المسائل المنبثقة عن استعراض البرامج الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية وغيرها من التقارير ذات الصلة، وإطلاع لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، من خلال لجنة العلم والتكنولوجيا، على فعالية هذه البرامج ومدى ملاءمتها لتنفيذ الاتفاقية.

٢- ويقدم هذا التقرير توليفاً للتقارير الوطنية التي قدمتها بلدان من آسيا، وأمريكا اللاتينية والكاريبية، وشمالي البحر الأبيض المتوسط، وأوروبا الوسطى والشرقية، وبلدان أطراف أخرى متضررة. وقد استعرض مجموع ٧٣ تقريراً وطنياً، ويرد الاستعراض في الوثيقة ICCD/COP(8)/CST/INF.2.

٣- وهناك اختلافات من حيث الشكل والمضمون بين تقارير الأطراف التي تُعد برامج عملها الوطنية عريضة في إطار عملية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والأطراف التي لم تقدم برامج عملها الوطنية إلا مؤخراً، أو التي ما زالت في مرحلة التشكيل والتصديق. ونتيجة لذلك، فإن العديد من التقارير تناقش الخطط بدلاً من مناقشة الإجراءات المتخذة. وفي بعض الحالات لا تغطي الفئات التي يقدم فيها هذا الاستعراض التقارير القطرية، مجموعة الأنشطة المختلفة التي جرت.

## ثانياً - الاستنتاجات العامة

٤- تقدم التقارير فكرة عامة عن الجهود التي تبذلها البلدان من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وما زال العديد من البلدان في المراحل الأولى من المشاركة في الاتفاقية وتناقش تقارير هذه البلدان نقص سياسات استخدام الأراضي، وتعارض السياسات، ومشاركة عدد كبير جداً من الوزارات - مما يعرقل العملية وتطورها.

٥- وفي الكثير من الحالات، هناك وعي جيد بقضايا التصحر وأسبابه وآثاره. فعلى سبيل المثال، هناك إدراك بأن إزالة الأحراج يمكن أن تكون "مرحلة أولى" في عملية التصحر. لكن، أحد التحديات التي تواجه الاتفاقية هو التمييز بين تلك البلدان التي يوجد فيها خطر حقيقي وبدأت بصدق تدابير الوقاية والإصلاح، وتلك التي ترى في "التصحر" فرحةً للحصول على تمويل دولي على أساس تفسير مفرط للتعريف. وفي هذا السياق تقدم تقارير عديدة ثروة من الوصف النوعي لكن مع افتقار مقلق إلى التقدير الكمي.

٦- وتتجه المؤسسات، ما عدا استثناءات قليلة، إلى تصعيب الحصول على المعلومات بشأن الموارد الطبيعية. وليس هناك أي فهم حقيقي فيما يخص المصلحة العامة في إحداث قنوات لتسهيل الوصول إلى قواعد البيانات. فضلاً عن ذلك، فإن المعلومات موزعة بين العديد من المؤسسات. وما يجيب الأمل هو أن بعض التقارير التي قدمتها بلدان ذات برامج عمل وطنية فعالة، تتضمن أدلة ضعيفة على استحداث مؤشرات، مما يؤدي إلى تقييم ذي مستوى ضعيف، ورصد لا يسترعي الاهتمام. وفي غياب هذه العناصر، يستحيل قياس التقدم. وهناك تصريحات عديدة بشأن أهمية القضايا المتعلقة بالمؤشرات والرصد والتقييم، لكن الأعمال الملموسة بهذا الشأن قليلة.

٧- ولا يعتبر في الواقع تدهور الأراضي خطراً إيكولوجياً فحسب، بل يُعد أيضاً ضرراً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. بيد أن الربط بين المعارف البيوفيزيائية والاجتماعية الاقتصادية والثقافية من جهة، والنشاط الرامي إلى مكافحة تدهور الأراضي من جهة أخرى، لا يتجلى في التقارير الوطنية. ففي العديد من التقارير لم تُوضَّح منهجية تقييم هذه العملية.

٨- وتميل التقارير إلى الإحالة فقط إلى الجوانب الإيجابية لتنفيذ الاتفاقية وتعطي الانطباع بأن كل شيء يجري على ما يرام. ونادراً ما تقوم بتحليل للمشاكل المواجهة. ومن شأن هذا التحليل أن يكون مفيداً للبحث عن استراتيجيات لمواجهة هذه المشاكل.

٩- ولا يميز العديد من التقارير بين الإجراءات المنفذة في سياق السياسات الوطنية وتلك المستحدثة نتيجة لوجود برنامج العمل الوطني. ويجعل هذا من القيام بتقييم موضوعي لمدى التزام الحكومات أمراً صعباً.

### ألف - تعليقات بشأن المسائل المواضيعية

#### ١- تقييم ورصد التصحر

١٠- قدم معظم البلدان معلومات أساسية في فئة التقييم، مع درجات متفاوتة من التقدير الكمي، سواء في نص التقرير أو في الصورة البيانية للبلد. وثمة بلدان إما أنها لم تناقش الرصد، أو أنها قدمت القليل من المعلومات. وذكر العديد من البلدان أن الافتقار إلى نظم ثابتة وتمويل مستقر. يشكل قيوداً تعيق التقدم. وهناك نقص في نقل التكنولوجيا من البلدان التي استحدثت نظاماً فعالة للرصد إلى البلدان التي تعلن بأنها تستطيع استخدامها. وبالتالي، فثمة بلدان قليلة استخدمت نظم الرصد في اتخاذ القرارات. كما أن هناك حاجة إلى قنوات لتقاسم المعلومات.

#### ٢- المعايير والمؤشرات

١١- كان التقدم بشأن استحداث المعايير والمؤشرات بطيئاً. وأفادت بلدان كثيرة بأنها بصدد استحداث مؤشرات، لكنها لم تقدم معلومات محددة. ونادراً ما تُناقش المعايير. ويتعلق القسم الأعظم من المناقشة إما بالمؤشرات البيوفيزيائية أو الاجتماعية الاقتصادية لحالة المناظر الطبيعية. وليست هناك تقريباً أية مناقشة بشأن المؤشرات على فعالية الإدارة.

#### ٣- نظم الإنذار المبكر

١٢- تشير بلدان كثيرة إلى نظم الإنذار المبكر بوصفه عنصراً من عناصر برامج عملها الوطنية، أو تحظى بنظام تشغيل جزئي (مثل شبكة للأرصاد الجوية) من شأنه أن يُطوَّر بتوفير التمويل والتكنولوجيا. ويُقر معظم البلدان باستصواب هذه النظم. لكن كما هو الشأن بالنسبة للرصد، هناك نقص في نقل التكنولوجيا من البلدان التي استحدثت نظم الإنذار المبكر إلى البلدان التي يمكنها استخدامها.

#### ٤ - الإصلاح

١٣ - رغم أن معظم البلدان التي قدمت تقارير قطرية أدلت ببعض الأرقام بشأن الإصلاح، هناك افتقار ملحوظ إلى تقدير كمي حقيقي بشأن هذا الموضوع.

#### ٥ - المعارف التقليدية

١٤ - ثمة افتقار جلي للربط بين المعارف التقليدية والفهم العلمي للظواهر نفسها. فقد يساعد هذا الربط على فهم الممارسات وفي نقل التكنولوجيا. وإمكانية الحصول على المعارف التقليدية هي إمكانية منحصرة، وما لم يعالج هذا الانحصر معالجة سريعة وفورية، فسيضيع الكثير من هذه المعارف التقليدية.

#### ٦ - النهج القائم على المشاركة

١٥ - تقدم بلدان كثيرة تقارير عن حلقات العمل وعن المشاركة المجتمعية في إعداد برامج عملها الوطنية. ويشكل بناء القدرات في جميع مراحل عملية التنفيذ حاحة ملحة أشار إليها ما يزيد على نصف البلدان.

#### ٧ - الصلة بالاتفاقيات الأخرى

١٦ - تشير أغلبية البلدان إلى وضعها فيما يخص اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ويشير بعض البلدان أيضاً إلى اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة. واستفاد العديد من البلدان من مشروع التقييم الذاتي للقدرات الوطنية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مرفق البيئة العالمية لبدء مشاركتهم في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وتناقش بعض البلدان التلاحم بين الاتفاقيات وفيما بينها، وتشير بلدان عديدة إلى أن هيئات تنسيقها الوطنية هي المسؤولة عن الاتفاقيات الثلاث جميعها. لكن الأمثلة على التلاحم الحقيقي نادرة.

#### باء - الجوانب الإيجابية الرئيسية

١٧ - قامت بلدان عديدة باستحداث أو اعتماد تشريعات لتسهيل تنفيذ الاتفاقية. وتشمل هذه التشريعات قوانين أو مراسيم خاصة ترمي إلى تقنين استخدام الأراضي - لمنع تدهورها أو لحماية التنوع البيولوجي أو لتيسير نظم الإنتاج الملائمة للبيئة. وهذه نتيجة من أهم نتائج اتفاقية مكافحة التصحر.

١٨ - وقد عزز تنفيذ مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مرفق البيئة العالمية الذي أطلق عليه اسم "التقييم الذاتي للقدرات الوطنية المتعلقة بإدارة البيئة العالمية"، الصلات بين اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية مكافحة التصحر. ويمكن هذا المشروع البلدان من استحداث وبدء تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة. وجاء في بعض التقارير أن البلدان مستعدة لقبول وتنفيذ الميثاق الأوروبي لحماية التربة وإدارتها إدارة مستدامة والاتجاه نحو استراتيجية مواضيعية لحماية التربة تُطبَّق في مكافحة التدهور.

١٩- وقامت بلدان عديدة باستحداث أو تحديد هيئة تنسيق وطنية لبرامج عملها الوطنية. وتعمل هذه الهيئات داخل الوزارات أو الوكالات الحكومية بدرجات متفاوتة من الصلاحية السياسية. وفي بعض الحالات تحظى هيئة التنسيق الوطنية بدعم من فريق تقني متعدد التخصصات. وينبغي محاكاة هذه التجربة في جميع البلدان.

٢٠- وفي بعض البلدان يُدمج برنامج العمل الوطني (أو أجزاء منه) في استراتيجيات التنمية الوطنية. ويزيد هذا عموماً من إمكانيات الحصول على تمويل وطني ومستقر للتنفيذ. فضلاً عن ذلك، فإن هذا يقدم الدعم السياسي الذي يستحيل الحصول عليه لولا هذا.

٢١- وقد حصلت جميع البلدان تقريباً على بعض التمويل الدولي لتنفيذ أعمال أو برامج معينة. وفي بعض الحالات تمت زيادة هذا التمويل من خلال تمويل إضافي من مصادر وطنية. وهذا مؤثر واضح على زيادة الاهتمام المنبثق عن الاتفاقية.

٢٢- ويزداد صناعات السياسات وعياً بأهمية منع تدهور الأراضي، وتكشف التقارير عن ارتفاع مستوى التعاون الدولي، لا سيما بين بلدان المنطقة نفسها. ومن المحتمل أن تبدأ برامج العمل الوطنية في كسب الدعم السياسي، لا سيما في البلدان ذات اقتصادات أكثر انفتاحاً على الأسواق الدولية، مما يسهل تنفيذ الاتفاقية.

٢٣- وهناك إشارات مشجعة إلى مشاركة النساء والفتيات في البرامج، ودورهن في عمليات الإصلاح والتثقيف وصنع القرار. لكن في كثير من الأحيان لا تناقش البلدان ولا تقدم أمثلة على بعض الأنشطة التي من المحتمل أن تكون جارية، مثل دور وسائل الإعلام والاتصال بأصحاب المعارف التقليدية. وتستحدث بلدان عديدة أشكالاً من التفاعل بين برنامج العمل الوطني والنظام التعليمي العادي، مع إدماج جوانب الإدارة المستدامة للأراضي في المناهج الدراسية.

### جيم - الجوانب السلبية الرئيسية

٢٤- رغم جهود العديد من البلدان في إطار برنامج التقييم الذاتي للاحتياجات من القدرات الوطنية، ما زال هناك افتقار إلى تعزيز التلاحم بين اتفاقيات الأمم المتحدة، وتظل الأمثلة على التلاحم الحقيقي نادرة. وقد تحتاج البلدان إلى المزيد من المساعدة التقنية لتطبيق التلاحم الفعلي من خلال البرامج المتكاملة.

٢٥- ولا تُظهر التقارير التقدم الحقيقي المحرز في مجال زيادة الاهتمام العام وإذكاء الوعي. وليست هناك أية برامج ترمي إلى زيادة الاهتمام العام، ما عدا استثناءات قليلة. فالمؤسسات معزولة بالأحرى وليس من السهل على المستخدمين الوصول إليها. كما أن هناك نقصاً في الاهتمام العام بالمعلومات البيوفيزيائية بشأن الموارد الطبيعية، ويبدو أن قنوات الوصول إلى المعلومات الاجتماعية الاقتصادية أفضل.

٢٦- وتعد مشاركة القطاع العام مبعثرة وغير منتظمة، حيث أفادت بلدان قليلة فقط بأنها أنشأت قنوات منتظمة للمشاركة. وتُعد حلقات عمل من وقت إلى آخر (على الصعيدين الوطني والمحلي)، لكن لا يتم التشديد على ارتجاع المعلومات إلى المستخدمين النهائيين. وقد ينطوي هذا على مثبطات للمشاركة على المدى الطويل.

- ٢٧- وما زال العلاج يشكل أولوية أكثر من الوقاية. ويبدو أن البلدان تجد أن اتخاذ إجراءات لمعالجة مشكلة أسهل من منعها منذ البداية. وكثيراً ما تتجه الإجراءات إلى معالجة أعراض التصحر بدل معالجة أسبابه.
- ٢٨- وهناك انعدام تام تقريباً للتقييم الاقتصادي لتدهور الأراضي وتحليل تكلفة/منفعة الإجراءات الرامية إلى منع تدهور الأراضي والتخفيف منه. فمن شأن الأرقام أن تكون مفيدة جداً في إقناع صناعات السياسات.
- ٢٩- وتعرف المعايير والمؤشرات بعض التطور، لكن معظم البلدان لا تستخدمها استخداماً فعالاً. وهناك افتقار إلى استخدام نظم الرصد ونظم الإنذار المبكر.
- ٣٠- وهناك افتقار إلى الربط بين المعارف التقليدية والفهم العلمي.

### دال - التنوع/التشابه بين البلدان والأقاليم

- ٣١- تتسق التقارير الواردة من البلدان الأطراف الأخرى المتضررة مع بعضها البعض بشكل معتدل، لكن معظم الأقاليم الأخرى تُبدي تنوعاً داخلياً كبيراً بين البلدان المتقدمة جيداً في العملية، وتلك التي بدأت للتو. وعموماً، فإن هذا التفاوت في التنوع بين الأقاليم قابل للمقارنة. وتظهر البلدان الآسيوية وبلدان الشرق الأوسط، بشكل خاص، أدلة على التعاون الإقليمي.

### ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

- ٣٢- يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية من التوليف الخاص بالتقارير الوطنية:
- (أ) ثمة حاجة إلى فهم ما إذا كان للتدابير التي وضعت من أجل التنفيذ الأثر المتوخى منها أم لا؛
- (ب) العلم والتكنولوجيا أساسيان للقدرة على فهم الظواهر وللجهود الرامية إلى التأثير على هذه الظواهر؛
- (ج) هناك حاجة إلى اتباع "أدلة المساعدة" للتمكن من مقارنة النتائج وتقييمها؛
- (د) قدمت البلدان مساهمات هائلة لتفهم هذه الظواهر؛
- (هـ) هناك حاجة إلى تغيير النموذج من تدابير الرد والإصلاح (التي هي بالطبع تدابير مرغوب فيه جداً) ليشمل أيضاً آليات أو إجراءات استباقية ووقائية؛
- (و) لا توضع المؤشرات بالسرعة الكافية، مما ينتج عنه نقص في مقاييس النجاح، وكون الفعالية البرمجية أقل من الأمثل؛
- (ز) ينبغي أن يكون العلم متاحاً للأشخاص المتضررين، غير مقتصر على العلماء لتبادلته في الاجتماعات؛

(ح) المهمة هي إذن تخطيط حواجز الجمود وربط القدرات القائمة بالتدخلات المستحدثة. وما لم يتم ذلك فقد تكون مناقشة المشاكل غير فعالة لأنه سيكون هناك إخفاق في اتخاذ الإجراءات حيث توجد حاجة قصوى إليها.

٣٣ - وتُقدّم التوصيات التالية، المستخلصة من التوليف الخاص بالتقارير الوطنية، إلى لجنة العلم والتكنولوجيا للنظر فيها:

- (أ) توفير آليات لتسهيل استحداث المؤشرات واستخدامها؛
- (ب) تسهيل بناء القدرات؛
- (ج) تحسين القدرة على استخدام نظم الإنذار المبكر ونظم الرصد؛
- (د) تحسين الترابط والتنسيق المؤسسيين وتقديم المساعدة لإيجاد تلاحم بين الاتفاقيات وهيئات تنفيذ الاتفاقية وفيما بينها؛
- (هـ) تحويل المعارف التقليدية إلى فهمٍ علمي؛
- (و) العمل في المستقبل، على وضع مجموعتين من الضوابط لاستعراض التقارير الوطنية، لاستخدامهما من أجل إظهار الاختلافات في الشروط المتعلقة بتقديم التقارير بين البلدان الموجودة في مراحل متفاوتة من عملية التنفيذ.

-----